http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1407) السنة السادسة -الاحد (11) كانون الثاني 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

كارل ماركس .. ونظرية الجمال الأليم!

حسن حافظ

هل تحققت نبوءة الاقتصادي الشهير ، وصاحب الفكر الماركسي (كارل ماركس) والتي أطلق عنها في حينها (نظرية الجمال الأليم !) حيث أفادَ هذا المفكر ان الرأسمالية ، سوف تتطور تطورا مذهلا وخلابا في البناء والاستثمارات والانتاج والتقدم التقني ، وهذا هو سرُ جمالها ! أما المؤلم فيها ، فانها سوف تحفر قبرها بيدها !! فهل أتى الزمان على الرأسمالية لتحفر قبرها بيدها حقا؟ وهل ما حصل وما يحصل في الاقتصاد الامريكي ، من هزات متعاقبة ، ينطبق على هذه الحال ؟ وإذا كانت الهزّات التي كانت قد إبتدأت بالاستثمار العقاري وإنتهت بالسيولة النقدية في الشركات والبنوك والبورصات والاسهم والسندات ، وإمتدَّ ليشمل جميع مناحي الحياة الاقتصادية الاخرى .. ولم يقتصر الامر على امريكا فحسب ، بل إمتدَّت الهزّات المتعاقبة لشمل العالم بأسره ، فهو أشبه بإنفلوزا الطيور التي لايمكن حصرها على بلد واحد ! بل ان هناك من يقول إقتصاديا (إذا عطست أمريكا ، أصيب العالم بالانفلونزا !) ذلك ان الاقتصاد العالمي مترابط ، وإن إختلفت شدة هذا الترابط من دولة الى اخرى ! خصوصا لو علمنا انَّ للمصارف الامريكية تعاملات مع المصارف الاخرى في اغلب دول العالم ، الامر الذي سيؤدي الى الاضرار بكل من المقترض والمودع معها ! وهكذا إهتزت اسواق لندن وباريس وفرنكفورت والنمسا وإمتدت لتشمل دول جنوب شرقي آسيا، في كل من الصين واليابان واندونسيا وكوريا ودول الخليج ، أما في الهند فقد باتت مصانع النسيج تسرح عمالها وتتباطأ كثيرا في إنتاجها بناء على خفض الطلب الشديد على منسوجاتها في كل من امريكا واوربا ، وهما الموردان الرئيسان لديها !!

وإذا كانت بدايات الهزات العنيفة قد بدأت في ثلاثينيات القرن الماضي وتحديدا يعود تاريخها الى عام ١٩٢٩ وإمتدت لغاية ١٩٣٢ عندما اخذ أصحاب الرساميل يلقون بأنفسهم من نوافذ العمارات ، ومثل هذا حصل قبل أيام في لندن حينما جاء الدائنون ليحجزوا داراً لأحد المستثمرين الكبار ، حيث قام هذا الرأسمالي، بإحاطة داره بالكيرسون بغية حرقها ! وإذا اعتبرنا ان هذه هي الهزة الكبيرة الثانية، فهل يعني هذا ان العالم مقبل على حافة أحداث مدمِّرة للاقتصاد مع تراجع كبير في برامج التنمية حتى تستعيد تلك الدول عافيتها في المنظور غير القريب ، في الاقل ! ويشمل ذلك كلاً من اوربا ودول جنوب شرقي آسيا ودول الخليج وكثير غيرها .. نتيجة لذلك فان الكثيرين سوف يخسرون وظائفهم وأعمالهم ! حيث يذهب بعض الاقتصاديين الى ان الخسارة هائلة ستكون في قطاع الاعمال مع ترد كبير في الاستثمارات وسوف يترك ذلك تأثيره الكبير على الدول الفقيرة التي تعتمد في إقتصاديتها على المساعدات من الدول الاخرى ، وعلى برامج التنمية التي تقدمها الامم المتحدة ، إضافة الى ان الكساد المالي ، سوف يُصاحبه كساد اخر! حيث ينعكس صداه على (الانتاج) وذلك عائد الى النقص في الاستثمارات مع إ نكماش في التجارة الخارجية وفي المساعدات الدولية ، وهكذا يقع العبء الكبير من المسؤولية على الحكومات المعنية ، التي يتعين عليها ان تبادر بإنقاذ الوضع المتردي والتي سينعكس حتما على مستوى الدخل المتحقق للفرد في دولها ، ما لم تبادر الى معالجتها بالصورة الصحيحة والسليمة ! وصحيح ان الذي يتحمل الوزر الكبير هم من اصحاب البورصات والسندات والاسهم والمستثمرين والمدخرين ، وكذلك اصحاب التحويلات ، التي يقوم بها عاملون في الخارج عندما يقومون بالتحويل الى ذويهم وأهليهم ! الا ان الفرد العادي لن يسلم منها ابدا بصورة او باخرى

ولعل من نتائج هذا الكساد، او مايصطلح عليه (الازمة المالية) هو الهبوط الكبيرعن المعدلات في اسعار النفط ، بعد ان إرتفعت الى ١٥٠ دولاراً للبرميل الواحد ، وقد هبطت ثانية الى اقل من ٥٠ دولارا للبرميل ، الامر الذي سيصاحبه هبوط مماثل في اسعار المواد الغذائية ايضا التي كانت قد إرتفعت اسعارها بصورة(شاقولية) لعاملين اساسيين، وهما : قلة الانتاج الغذائي العالمي لهذه السنة ، بعد استغلال الكثير من المنتج الغذائي لانتاج النفط كبديل عن ذلك المستخرج من باطن الارض .. وقد أدى كل ذلك كبيرا بدوره على اسعار النقل والمواصلات ، الذي يؤدي بدوره على اسعار المواد الاستهلاكية الاخرى ، ولهذا فان قاطرة الاقتصاد العالمي ماضية في نفق مظلم ، تقود هذه القاطرة كلا من امريكا وبقية الدول ذات الاقتصاد المؤثر عالميا .. ومن هنا فان المؤتمرات العالمية التي تعقد لهذا الغرض لم تقدم شيئا سوى قرارات عائمة ،وان تلك المؤتمرات ، تأتي وكأنها اشبه ماتكون بجماعة من الاصحاب يتعرضون الى نكسة كبيرة وهم يجتمعون في مكان ما، ليواسي فيها احدهم الاخر !! فما زالت النكسات متوالية ، والعمال والموظفون يسرحون هنا وهناك خصوصا في الشركات الكبرى للسيارات كمصانع هنري فورد وجنرال موتورز ، وشركة كرايزلر ، التي اوقفت انتاجها لمدة شهر! ولم يقتصر هذا الاجراء والقرار السيئ على الولايات المتحدة فحسب، بل تعداه الى كل من كندا والمكسيك..

وهكذا نجد ان عجلة الانتاج بدأت تتوقف عن الدوران .. وقد تفشت البطالة ، واحجم الناس عن التبضع في اسواق (السوبر ماركت) على الرغم من أن اعياد الميلاد ورأس السنة على الابواب ، نظرا لانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين ، وهكذا اعلنت بريطانيا عن خسائر كبيرة خصوصا في شركات الطيران ، حيث اصبح الوضع فيها من الصعوبة بمكان .. كما انخفض معدل بيع السيارات وبنسبة ٢١٪ عن معدلاتها وهي في تناقص مستمر ! وتراجعت اسعار المساكن والعقارات .. أما أولئك المقترضون فسيجدون صعوبة أشد لكي يسددوا ما بذمتهم من ديون خصوصا اذاكانوا قد خسروا وظائفهم او أعمالهم !إذ سوف ينوءون اكثر من غيرهم بهذه الوطأة العالية من الاستحقاقات المالية وهم مهددون بالطرد من وظائفهم! ولربما لا يجدون ما ينفقون حتى على قوتهم اليومي!

وإذا كانت امريكا قد لجأت الى اخطر اجراء وهو تخفيض سعر الفائدة مجددًا الى ادنى مستوياتها من ١٪ الى صفر او ربع الواحد بالمئة، الا ان الشق في الرداء مازال كبيرا ، والرقعة صغيرة ! اضافة الى ان الدافع الضريبي الامريكي لا يرغب في تسديد فاتورة طويلة من حسابه لصالح الشركات المستثمرة التي تعاني من خسائر كبيرة ..بعد ان اعترض مجلس الشيوخ الامريكي على مقترح بوش القاضي بضخ ٧٠٠ مليار دولار لمساعدة البنوك والشركات للوقوف على قدميها حتى يقوى عودها ! علما بان هذا الرقم بحد ذاته غير كاف ولا يفي بالغرض، الامر الذي اضطر فيه بوشٌ الى الاقرار (ان ازمة المال سوف تبقى معنا وتتطلب معالجتها وقتا طويلا !!) وهكذا لم يفلح المؤتمر الذي انعقد في واشنطن مؤخرا لم يفلح هو الاخر في انقاذ الازمة التي احدثها (الشرخ الكبير من الكساد) الذي كان قد سببه ذلك الانهيار الاقتصادي .. وقد اتخذت بعض الدول اجراءات احترازية ، حيث قامت ليبيا بسحب ارصد\تها وودائعها من البنوك السويسرية ، الا ان الاخبار تقول ان ٥٠ شركة خليجية قد خسرت ٢٥ مليارا من الدولارات ياتي في مقدمتهاالثري (الامير طلال) الذي بلغت خسائره لوحده ٤ مليارات من الدولارات ! من أصل ٢٧ مليار دولاريمتلكها !! وإذا كان وقع الخسائر العربية اقل وطأة مما عانى الاخرون في بنوك واسواق المال في كل من امريكا واوربا واسيا بفعل تدخل الحكومات الايجابي والمبكر لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، في دعم البنوك المركزية ورفدها بالسيولة النقدية اللازمة كصندوق النقد العربي السعودي ، الامر الذي خفف من وقع الازمة قليلا لديهم !

وإذا كان الاقتصاديون يرجعون بداية الازمة هذه الى عام ٢٠٠٥ حيث كان يتعين الالتزام بالانذار المبكر لتلك الازمة ، لاخذ الاحتياطات اللازمة ! إلا ان المتخصصين من رجالات الاقتصاد ،من المشرفين على تلك البنوك والمؤسسات المالية الكبرى ، ومعهم المضاربين الاقتصاديين ، ولم ياخذوا حذرهم لهذا اليوم الكالح السواد ، قبل ان يزحف اليهم هذا الزلزال المدمر ، ليأتي على بقية اقتصاديات تلك المؤسسات المالية الضخمة ، ولربما جاء بسبب من تفاؤلهم المفرط او من توقعاتهم نحو الاتجاه المعاكس ، او لعدم وجود وضوح كاف في الرؤيا، اضافة الى عدم مبادرة السلطاتً المركزية في الدول العظمى من معالجة الوضع المتردي ، بصورة مبكرة، قبل ان يستفحل داؤها وبالتالي يصعب علاجها !

وإذا كانت اسعار النفط قد هبطت الى ٥٠ دولارا للبرميل الواحد ، الامر الذي اضطرت فيه منظمة اوبك ان تعلن عن سقف انتاجها الى مليونين ومئتي الف برميل يوميا ، بعد ان انخفضت الاسعار الى مادون الثلث ، لكن من يدري ان هذا الانخفاض في الانتاج ،سوف يؤدي الى وقف تدهور الاسعار ، لسبب بسيط هو توقف الانتاج في اغلب تلك الدول ما سيؤدي الى خفض الطلب عليه! ومن ناحية اخرى،ومع ذلك ، فان هذا الهبوط في اسعار النفط سيؤدي فعله الايجابي بالتأثير في اسعار المواد الغذائية ، وحيث ان السيولة المالية في الاستثمار مازالت مترددة ، فالحل الاصوب لدى المضاربين يكمن في الابتعاد قدر الامكان عن مركز المخاطرة ، فالادخارات (محميّة) متى ماكنت في داخل البيوت ، ومتى ماتمّ استثمارها محليا في اسواق ومشاريع قليلة المخاطر ، بعيدا عن هواجس المضاربات الخارجية التي تصاحبها عادة المخاطر الجمّة.

وهكذا نجد ان تدخل الدول في انقاذ اقتصاديات بلدانها وهو (توجه اشتراكي) وليس من سمات الليبرالية الراسمالية ، الامر الذي حدا ببعض الاقتصاديين الى المطالبة بايجاد اقتصاد بديل ، الا وهو ايجاد الشركات المختلطة بين الدولة وبين المستثمرين وبنسبة (٥٠+١) للدولة لكي يتمكن من الاشراف على المؤسسات المالية والانتاجية لحمايتها برقابة مالية صارمة لضمان عدم العبث بأموال المستثمرين ، وعدم تعرضها الى الكساد ثانية ! حيث تفيد الاخبار ان المدعو (برنارد ميدوف) بلغت خسائر شركاته ومؤسساته المالية (الوهمية) وصلت ٥٠ مليار دولار حيث لم تقتصر على المصارف في بورصة وول ستريت ، بل تعدَّت ذلك الى اسبانيا والمانيا ، كما إمتدت الى جمعيات خيرية ومؤسسات كثيرة وشملت حتى الافراد ايضا ، كلها كان يديرها هذا النصاب الكبير وعلى طريقة الشركات الوهمية في النظام السابق والتي كانت مماثلة لشركة (سامكو) الوهمية ! ولولا هذه الازمة المالية لظلّ ينصب (ميدوف)على نقون الناس حتى اشعار اخر ، حيث اتضح أنه ومنذ عام ١٩٩٩ كان يمارس هذه اللعبة ! وهكذا فقد اعلن هذا النصاب عن افلاس شركاته تلك مما زاد من سوء الامور.

وإذا أصبح الرئيس الجديد (اوباما) يشكو وينذر من ان (الذخيرة الفيدرالية قد أوشكت على النفاد !!) كما وان التخفيض الاخير في سعر الفائدة في اسواق (داون جونز) قد عمل على ارتفاع طفيف في اسواق المال وصل الى ٤٪ على عكس مادار من تردد وتذبذب في اسواق المال في جنوب شرقيآسيا، فما زالت النكسات متوالية اقتصاديا ..

وإذا كان بوش قد أعلن عن ضخ ١٧ مليار دولارالى صناعة السيارات تفاديا لإنهيارها بشروط خاصة ، يعتبرها الاقتصاديون بمثابة (تأميم جزئي) لتلك الصناعة ، بغية إعادة هيكلتها ! بما في ذلك طرح اسهم الى الجمهور ، ذلك ان صناعة السيارات كبيرة ، لانقاذ الاف عاملين بها ، الامر الذي لو تركت فيه الامور على حالها، فهذا يعني إضافة جديدة الى جيوش العاطلين ، وعلى حدّ تعبير بوش (هناك احتمال في ان يفقد فيه إقتصادنا المترنح ، صناعة كبيرة !!) أما في اليابان ، فالوضع لا يختلف ! فقد ضخت الحكومة ٥٤ مليارا من الدولارات ، وهو الضخ الثاني الذي قامت به ! بغية تامين الوظائف في المدن الرئيسية لإنقاذ الشركات المتوسطة والصغيرة ، اضافة الى العمل على تعزيز الطاقة البديلة عن النفط ! والوضع في كندا ليس بأفضل من غيره ، فقد ضخت الحكومة ٤ مليارات لصناعة السيارات الامريكية عاملة لديها وهما جنرال موتورز ،وكرايزلر، كما أعربت الصين عن انها على استعداد لمدّ يد المساعدة الى (تايوان) متى ماشاءت وهي العدوة اللدودة لها ،(والتي تطالب بضمها الى البر الصيني) ان الصورة تكاد ان تكون كالحة عن اقتصاد السوق والرأسمالية والليبرالية وغيرها من المسميات!! فهل باتت نبوءة (كارل ماركس) المختصرة في مقولته او نظريته عن الراسمالية والموسومة ألا وهي نظرية (الجمال الاليم) تفعل فعلها ؟ وهل حقا أنها بدأت تحفر في الارض عميقا لتأتي على الرأسمالية وشموخها الكبير لتطمرها دفعة واحدة ! ام انها مازالت تقاوم وهي تحفر قبرها بطيئا ، ولو بأظفارها!.

كارل ماركس

قبعة أخرى!

هاني الحوراني
الاردن

يقال لمن يمارس عملاً آخر، غير ما عرف به، أنه "يرتدي قبعة أخرى". هذا التعبير الدارج في الانجليزية هو محاولة لتفسير الممارسات الاستثنائية في عصر التخصص والتخصص الدقيق، حيث المتوقع هو أن يتخذ كل شخص مهنة محددة له قد تستمر معه طوال حياته، فيشتهر بها وتصبح ملازمة له ومحددة لهويته.

مناسبة هذا الكلام هو أني ارتديت في الأيام القليلة الماضية "قبعة أخرى"، وذلك حين شاركت في بينالي القاهرة الدولي الحادي عشر، بعملين فنيين يعتمدان على التصوير الفوتوغرافي الذي تم الاعتراف به، منذ أكثر من عقد، باعتباره أحد أشكال الفنون التشكيلية، وبات يدخل في التظاهرات والمسابقات الفنية، منافساً بقوة الأشكال الأخرى مثل الرسم والنحت والحفر.

لم تكن هذه المناسبة هي الأولى التي أرتدي فيها قبعة المصور الفوتوغرافي، ذلك أنني وان كنت عرفت أولاً: ناشطاً سياسياً وثانياً باحثاً وناشطاً مجتمعياً الا انه سبق أن قدمت نفسي في عدة مناسبات ومنها في القاهرة، بهذه الصفة، من خلال معارض شخصية لأعمالي. وقد شجع هذا، على ما يبدو، إدارة بينالي القاهرة الدولي على دعوتي لدورته الحالية، التي تحمل اسم "الآخر".

ولا أفشي سراً اذا ما قلت اني سعدت أكثر من أي مناسبة أخرى لدعوتي الى المشاركة في هذا البينالي (وبالمناسبة، يقصد بهذا التعبير المعرض الذي يقام كل سنتين، ويقال "ترينالي" للمعرض الذي يقام كل ثلاث سنوات) فبينالي القاهرة أهم وأقدم تظاهرة فنية تشكيلية دولية الطابع تقام في المنطقة، والمشاركة فيه مفتوحة لدول العالم، بشماله وجنوبه، ففي هذا العام يشارك في بينالي القاهرة ٨٤ فناناً تشكيلياً ينتمون إلى ٤٥ بلداً.

أقول أنني سعدت لدعوتي الى المشاركة في البينالي، ومبعث سعادتي، وسعادة كل من هو مثلي، يمارس التصوير باعتبارها قبعة ثانية له، لأن مثل هذه المشاركة تمثل اعترافاً ثميناً بقيمة المشاركة من جهة اختصاص. وهو ما يغذي لدي ميلاً متزايداً لتكريس وقت أكبر للتصوير والأعمال الابداعية فيما تبقى لي من عمر.

غير أن موضوع أو فكرة بينالي القاهرة لهذه الدورة كانت حافزاً اضافياً للمشاركة الحماسية، وأقصد به موضوعه: "الآخر". فقد وفرت لي الفرصة للافراج عن صور فوتوغرافية كنت قد التقطتها قبل أعوام قليلة، حين شاركت في احدى التظاهرات الاحتجاجية الكبرى التي طافت واشنطن العاصمة ونظمته مجموعة من المنظمات الأمريكية المناهضة للحرب على العراق. ففي آب ٢٠٠٦ صادف أن كنت في العاصمة الأمريكية، ودعيت لقضاء سحابة نهار كامل مع مئات الآلاف من المتظاهرين الأمريكيين الذين تجمعوا في محيط تلة الكابيتول، وانطلقوا منها إلى البيت الأبيض.

لقد كان يوماً استثنائياً لي، كمواطن عربي من خارج الولايات المتحدة، للتعرف على "الآخر" الأمريكي، أي أولئك المواطنين الأمريكيين، ذوي الخلفيات العرقية والدينية والعمرية شديدة التنوع، والذين يمثلون غالباً الفئات الاجتماعية الوسطى والدنيا، فضلاً عن كونهم يمثلون الفئات الأكثر تعليماً ووعياً وتقدماً في المجتمع الأمريكي. وباختصار فقد مثلت تلك المسيرة الكبرى أكثر من مفاجأة سياسية وثقافية، فهي وضعتني بين أناس "يشبهوننا"، نحن أبناء العالم العربي. فهم أمريكيون ينظرون إلى أنفسهم، تماماً مثلنا، ضحايا لسياسات البيت الأبيض الخرقاء.

قلت أن مناسبة البينالي أتاحت لي فرصة الافراج عن صور تظاهرة واشنطن المناهضة للحرب (وهي بالحقيقة تظاهرة تعددت شعاراتها ومضامينها السياسية والاجتماعية، فلم تقتصر على المطالبة بالخروج من العراق، وإنما وجدت فيها كل جماعة أو منظمة مناسبة للتذكير بمطالبها الخاصة).

وهكذا قمت باختيار سبعين صورة منها، تمّ تكرارها إلى نحو أربعمائة صورة، لعمل جدارية أو عمل تركيبي حول "امريكا الأخرى" أي عن أولئك الذين صنعوا التغيير في الانتخابات الرئاسية الأخيرة واختاروا مؤخراً باراك اوباما رئيساً للولايات المتحدة.

أما العمل التركيبي الثاني، والمعتمد هو أيضاً على الصور الفوتوغرافية، فقد كان موضوعه السطوح الصخرية للبتراء كمثال على جدل الانسان والطبيعة. فأجدادنا الأنباط حين أقاموا حضارتهم وحفروا عمائرهم الخالدة في الصخر الوردي، كانوا في حالة حوار مع الطبيعة ، التي كانت تجسيداً "للآخر". هنا أيضاً استعنت بأكثر من ستين صورة كنت قد التقطتها خلال السنوات الأخيرة وكررتها نحو ٤٣٥ مرة، لبناء جدارية مماثلة عن الوجه الآخر للبتراء التي صنعها الأنباط، أي لتلك السطوح الصخرية الخام، التي لم تمسها يد الإنسان.

لماذا أكتب هنا عن تجربة ذاتية قد لا تهم القارئ، بل ربما يستهجن إقحامه بها، خاصة وأنه يتوقع من كاتب هذه السطور التصدي لقضايا أهم، من النوع "المصيري"؟

وجوابي هو أن هذا بالضبط ما أريد أن أصل اليه، وهو أن الحياة العربية اعتادت قولبة الأفراد في صورة أشخاص ذوي بعد واحد. فإذا كنت ناشطاً سياسياً أو اجتماعياً فإنه من المعيب، بالنسبة للمجتمع المعني، جماعة أو حزباً أو تياراً كان، أن تمارس مهنة أو هواية ثقافية، مهما بلغ رقيها، وإلا فإن ذلك يذهب "بهيبة" القائد أو المناضل السياسي أو الاجتماعي، الذي يجب أن يواصل أدواره القيادية والطليعية متجهماً كتعبير عن الصلابة والزعامة التي لا تشوبها "ضعف إنساني"، كتعاطي أحد أشكال الابداع الثقافي!

في العالم المتحضر يستعرض القادة والسياسيون الوجوه الأخرى لذواتهم كتعبير عن الغنى والتنوع لديهم. فنجد بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي الأسبق يعزف السكسوفون في حفل، ونجد، حتى الفولاذية كونداليزا رايس تعزف على البيانو لملكة بريطانيا. ونجد زعماء وقادة سياسيين آخرين يغنون أو يرقصون، أو يستعرضون مواهب أخرى لهم دونما تردد أو وجل، الا في عالمنا العربي، الذي لا يرى من قادته سوى التجهم والنظارات القاتمة أو التلويح بالسلاح. ولا يختلف الأمر كثيراً لدى قادة المعارضة السياسية أو حركات المقاومة، إذ كلهم يتشاطرون التجهم واصطناع الجدية والصرامة. ولقد خبرت أحزاباً يمنع فيها الأمين العام مساعده من الكتابة في الصفحة الأخيرة من مجلة الحزب، لأن كتابته، منذ المرة الأولى، كشفت عن "حس دعابة" لديه! وهو أمر غير مألوف ناهيك عن أنه غير مرغوب فيه لدى أمين عام مساعد، حتى ولو نشر تحت اسم مستعار!

لم تخل حياتنا العربية قديماً، خاصة في المدن العريقة من أناس متعددي "القبعات"، أو متعددي المهن أو "الكارات". فيصف قول شامياً لواحد من هؤلاء بـ"مسبِّع الكارات"، أي الذي يتقن سبع مهن، أما المثل المصري الدارج فيشكو من تعثر الأحوال برغم تعدد المهن لدى صاحبها، فيقول: "سبع صنايع والبخت ضايع". لكن حياتنا العربية، منذ أن دخلت أطراف الحداثة خلطت بين الحاجة إلى التخصص والاعداد الجيد لمزاولة مهنة ما، وبين الانسان ذي البعد الواحد. وساد الاعتقاد بأن النجاح يتطلب الانكباب على مهنة واحدة، لا يشوشها أي اهتمام آخر. وقادت نظم التعليم العربية وتوزيع الطلبة على فروع علمية وأدبية ومهنية، ومثلها من نظم تعليم جامعية وعليا، إلى توزيع فرص العمل بصورة تراتبية تفتقر إلى العدالة ولا تبقي الا القليل للاختيار والموهبة. وهكذا لا يرتدي الناس القبعات التي يختارونها، وإنما تختار القبعات الرؤوس التي تحط عليها.

الانتخابات المحلية: قراءة في معايير اختيار الأقدر والأكفأ

لطيف القصاب

إن محاولة استقراء سريعة لسيل الدعايات الانتخابية المنتشرة هذه الأيام في اغلب محافظات العراق توصلنا الى فرضيتين رئيستين تحاولان إماطة اللثام عن ظاهرة إقدام أعداد كثيفة من المرشحين لخوض غمار هذه الانتخابات ، أولى تلك الفرضيتين وكما تلخصه مضامين رسائل دعايات المرشحين الانتخابية تفيد بوجود رغبة صادقة في نفوس المرشحين لأداء خدمة عامة بكفاءة ومقدرة عاليتين ، وبغض النظر عن مدى واقعية ومصداقية الشعارات المتشابهة التي تتبناها لافتات أولئك المرشحين على اختلاف مرجعياتهم الثقافية والسياسية فان مجرد الإعلان عن وجود الرغبة الصادقة لأداء خدمة للناس تظل فرضية مثالية لا يمكن أن تشكل وسيلة إقناع جيدة لعامة الناخبين لاسيما ان التجربة الانتخابية في العراق ما عادت بكرا وقد سبقتها واحدة لم تكن شعاراتها لتتقاطع جذريا مع شعارات المرحلة الراهنة.

أما الفرضية الثانية فتفسر الأمر برمته على أساس كونه وظيفة مرموقة متاحة للكثير من المتقدمين بشرط الحصول على أهلية مالية وقانونية محددة ، ولاشك في كون أن هذه الفرضية تنم عن واقعية ودراسة وافية للظروف الموضوعية التي تحيط أجواء العملية الانتخابية الراهنة ، كما أن هذا التفسير من ناحية ثانية لا يقدح في شخصية المتقدم المؤهل ولا في مشروعية طموحاته ؛ بيد انه يزيد من تعقيد مشكلة كسب الأصوات لديه لكون النزعة المثالية مازالت تتحكم الى حد كبير في عقول العدد الأكبر من المواطنين . ولمحاولة تجاوز هذه المحنة وتدارك تداعيات تركز النظرة المثالية في أذهان الناخبين على المرشح المؤهل او بعبارة ادق — طالب الوظيفة العامة — أن يتبع سياسة الكشف عن سيرته الذاتية بجميع تفاصيلها التي من شانها استمالة هيئة الناخبين لامضاء عقد الوظيفة المنشودة ، إذن فلابد للمرشح من ان لا يكتفي بإحراز الشروط التي نصت عليها لوائح وتعليمات قانون المفوضية العليا للانتخابات بل عليه إشهار كل ما يصب في مصلحة اختياره من قبل مواطنيه ومن ذلك ما يأتي:

١- إبراز المؤهلات العلمية والفكرية والمهارات المناسبة لنيل وظائف مجالس المحافظات والتي تشمل الرقابة والتشريع والاشراف على مؤسسات الدولة المختلفة ، مع ذكر التاريخ الوظيفي أو المهني للمرشح إن وجد .

٢- ذكر أهم النشاطات والمشاركات الثقافية والسياسية التطوعية السابقة .

٣- بيان البرنامج السياسي والاقتصادي للمرشح مع إيضاح نقاط التشابه والاختلاف مع برامج المرشحين الآخرين .

٤- عقد حلقات نقاشية تخص أوضاع الساعة من خلال أجهزة الإعلام لاسيما المحلية منها لإثبات سعة الاطلاع والقدرة على الرصد والتحليل والبرهنة على المعرفة التامة بدقائق الأحداث الجارية فضلا عن إقامة مؤتمرات صحفية يدعى لها صحفيون مستقلون وناشطون مدنيون لبيان وجهات نظر المرشحين في الشؤون المحلية ..

٥- التعريف بالخلفية العشائرية أو المناطقية للمرشح إضافة الى عرض المرشح أرقام هواتفه الشخصية وعنوانه البريدي لكي يتسنى للناخب أن يتوفر على معلومات وافية تتعلق بحياة مرشحه الخاصة مثل امتلاكه أكثر من جنسية واحدة وطبيعة سمعته العامة ومدى تواصله الاجتماعي ومستواه المعيشي وطريقة إدارته أسرته ومستويات التحصيل الدراسي لأبنائه..الخ

٦- الدعوة الى مناظرات مع المرشحين الآخرين يحضرها اكبر عدد من الناخبين والمتخصصين بمتابعة الحملات الانتخابية على غرار ما يحدث في الدول الديمقراطية المتقدمة.

٧- تقديم كشف حساب بمصادر تمويل حملته الانتخابية ، وتوثيق حوادث الخروق القانونية التي تصدر عنه أو ضده إن وجدت .

٨- متابعة المرشح او ممثل كيانه السياسي المستجدات التي قد تصدر عن مكاتب المفوضية العليا للانتخابات لاسيما ما يتعلق منها بتفسير النصوص واللوائح القانونية الخاصة بالعملية الانتخابية تفسيرا سياسيا.

٩- التعهد بتقديم الاستقالة عن المنصب في حال الفشل في أداء المهمات الموكلة اليه من قبل ناخبيه .

١٠- أما في ما يخص أعضاء مجالس المحافظات السابقين والمرشحين لدورة ثانية فعليهم فضلا عما ذكر في أعلاه إثبات نجاحهم الوظيفي خلال الأربع سنوات الماضية .

وبقدر ما يتعلق الأمر بالناخب أو من ينوب عنه فان المطلوب منه تتبع سير المرشحين المحتملين لنوال صوته الثمين ، وإهمال من يتقاعس عن جعل سيرته الخاصة غير ميسورة للرأي العام ؛ إذ ما أراد أن يكون اختياره في هذه المرة مرهونا بأكبر عدد من المزايا التي يحصل عليها المرشح المحظوظ في ضوء النقاط السابقة وامثالها وليس موكولا الى السلبية أو العاطفة المحضة أو العشوائية في الاختيار، ولابد للناخب من ان يضع نصب اختياره قدرة المرشح وكفاءته العالية على تقديم الخدمات المطلوبة لوظائف مجالس المحافظات ويتوخى الحذر في ايكال تلك الوظائف الحساسة الى العنوان الخطأ ، وهذه الآلية تنفع عموم الناخبين سواء من يفضل اختيار مرشح معين أو قائمة بعينها فلا فرق في النهاية بين المرشح في كيان منفرد وبين المرشح ضمن قائمة تضم أسماء عديدة مادامت المعايير المعتمدة في التفاضل لنيل الوظائف العامة تسير وفقا لميزان دقيق يحدد المرشح الأفضل أو المرشحين في القائمة الأفضل بناء على قاعدة إحراز المتقدمين أعلى علامات النجاح في امتحانات القدرة والكفاءة في أداء مسؤوليات الوظيفة المطلوبة لا أكثر من ذلك ولا اقل.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com